

الوشم وأحكامه في الإسلام

Islamic Ruling on Tattooing

Ahmed Mohammed Abdo Mohammed *
Ameen Ahmad Abdullah Qasem al-Nahari **
Luqman Hj Abdullah ***

ABSTRACT

Tattoos are an age-old phenomenon which has become ubiquitous in the modern age. This problem poses a challenge to the contemporary societies especially the Muslims, given the modern technology revolution, the influence exerted by western societies, and Muslims' ignorance of the Islamic Sharia Law. Therefore, this research aims to introduce the concept of the tattoo, describe its types, and explain the opinions of Fiqh scholars regarding the permissibility of a tattoo, and adapting such opinions to the contemporary lifestyles. This research makes use of the descriptive-inductive approach for the

-
- * PhD Candidate, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Alsharaabi2020@hotmail.com
** Senior Lecturer, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, alnahari1977@um.edu.my
*** Senior Lecturer, Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, luqmanabdullah@um.edu.my

purpose of reviewing and analyzing the opinions of Fiqh scholars in terms of tattoo types, the permitted (Halal) and prohibited (Haram) types, and the selection of more plausible opinions. This research has met with certain conclusions. Most importantly, it has been deduced that tattoos are divided into types; the first type is indelible (permanent) and cannot be removed except with extreme difficulty, and causing injury to the tattooed person. There are two sides to the The Fiqh opinion regarding this if the person knows the prohibition and is deliberately violating the rule, this is absolutely haram and the person is committing a sin; however, if the person is not deliberately violating the rule, this is permitted. The second type of tattoo is temporary and fades away naturally or by washing or medication without the tattooed person facing difficulties or sustaining injuries. This type is permitted unless it is harmful or uses material that prevents water from reaching the parts of ablution (Wudu').

Keywords: *Tattooing, Islamic Ruling, Fiqh Scholar, Causing Harm*

المقدمة

مبكراً في قديم الزمان، حيث وجدَ علماء الآثار أنّ (Tattoo) ظهر الوشم المومياءات الفرعونية كان يوجد على أجسامهم أوشام وهذا عام ٢٠٠ سنة قبل الميلاد وقد عرفها اليابانيون في القرن السادس قبل الميلاد، وعرفها الرومانيون والإغريقيون لرسم الوشم على سجنائهم لكي يعرفوهم. ثم تطور الوشم إلى أن صار عادة في بعض المجتمعات، ثم صار من باب التزيين، كما يستعمله بعضهم تعبيراً عن الرجولة والشجاعة، والوطنية، بينما يضعه

آخرون تقليداً أعمى، أو لإظهار انتماء ديني أو سياسي أو عرقي، وكل ذلك بحاجة إلى نظر وتمحيص من الناحية الشرعية بيانا لأقسامه وأحكامه.

ولقد اهتم علماء المسلمين بهذه الظاهرة ووضعوا أحكاماً خاصة تتعلق بها، لما تشكله الأصباغ المستخدمة في الوشم بأشكالها وألوانها المختلفة التي تستخدم في الأساس لطلاء السيارات أو للكتابة التي تدخل في ثقبات الجلد واختلاطها في دم الإنسان من أضرار بالغة ونقل بعض الفيروسات وأشهر الأمراض التي قد تصيبهم الإيدز إذا تمّ عن طريق نقل الوشم وفي حالات علمية موجودة، والتهاب الكبد، والتهابات في الجلد وأشهرها الإصابة بأمراض السرطانات الجلدية وغيرها من الأمراض.

تعريف الوشم والألغاز ذات العلاقة به:

الوشم لغة: العلامة، ويجمع على وشوم ووشائم، ووشم اليد وشما: غرزها بإبرة ثم ذر عليها النؤور، وهو النيلج، والأ

شم أيضا الوشم. واستوشمه: سأله أن يشمه. واستوشمت المرأة أرادت الوشم أو طلبته قال أبو عبيد: الوشم في اليد وذلك أن المرأة كانت تغرز ظهر كفها ومعصمها بإبرة أو بمسلة حتى تؤثر فيه، ثم تحشوه بالكحل أو النيل أو بالنؤور، والنؤور دخان الشحم، فيزرق أثره أو يخضر¹.

ومن معانيه أيضا: ما تراه من النبات في أول ما ينبت، وتغير لون الجلد

¹ Ibn Manzūr, *Lisān al-‘Arab* (al-Qāhirah: Dār Sādir, t.t), 12: 638. Ibrāhīm Muṣṭafā, Aḥmad al-Zayyāt, Hamīd ‘Abd al-Qādir, *al-Mu’jam al-Wasīṭ* (al-Iskandarīyah: Dār al-Da‘wah, 1978), 2: 1035.

من ضربة أو سقططة².

واصطلاحاً: هو غرز الجلد بإبرة حتى يخرج الدم، ثم يذر عليه نيلة أو كحل ليزرق أو يخضر³.

وتقديدهم باللون الأزرق والأخضر في التعريف ليس بقيد، وإنما هو باعتبار ما كان؛ بل يمكن التفنن فيه بأي لون؛ كما هو واقع الحال في زماننا، ومنها ألوان كثيرة حيث يتم فعلها على الجلد لرسم صور وأشكال تعبيرية كالحیوانات والرسومات التشكيلية أو كلمات تعبر عن شخص معين، وهي طريقة يعتبرها البعض إظهاراً لشخصيته.

وأما الوسم فهو في اللغة: أثر الكي، والعلامة، والجمع وسوم، وقد وسمه وسماً وسممة: إذا أثر فيه بسمة وكي، وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري (أنه (ص) كان يسم إبل الصدقة)⁴ أي يعلم عليها الكي، والسممة والوسام: ما وسم به البعير من ضروب الصور والميسم: الشيء الذي يوسم به الدواب كالمكواة⁵.

² Ibid.

³ Muḥammad Amīn Ibn 'Umar Ibn 'Ābidīn, *Radd al-Muḥtār 'alā al-Durr al-Mukhtār* (Bayrūt: Dār al-Fikr, 1992), 1: 330. Aḥmad Ibn Ghunāym Ibn Muḥannā al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī 'alā Risālah Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī* (Bayrūt, Lubnān: Dār al-Fikr, 1995) 2: 314. Abū Dāwud Sulaymān Ibn 'Umar Ibn Maṣṣūr al-'Ujaylī Jamal, *Hāsyiyah al-Jamal 'alā Syarḥ al-Manhaj li Zakarīyā: al-Anṣārī* (Bayrūt: Dār al-Fikr, t.t), 1: 417.

⁴ Muḥammad Ibn Ismā'il al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Kitāb al-Zakāh, Bāb Wasm al-Imām Ibil al-Ṣadaqaḥ Biyadihi, hadith no. 1502 (Bayrūt: Dār Ṭawq al-Najāh, 2001).

⁵ Ibn Maṣṣūr, *Lisān al-'Arab*, 12: 636. Ibrāhīm Muṣṭafā, Aḥmad al-Zayyāt, Hamīd 'Abd al-Qādīr, *al-Mu'jam al-Wasīṭ*, 2: 132.

وفي الاصطلاح الوشم: العلامة بالنار أو بالشرط، والصلة بين الوشم والوشم أن كلاً منهما علامة مع اختلاف الآلة والحكم⁶. حيث إن الوشم يكون بالحديد والنار، بينما الوشم يكون بغرز الابرة في جلد الإنسان. أما الحكم فإن الوشم جائز شرعاً، بدليل الحديث الذي سبق في وشم إبل الصدقة.

وأما الوشم فقد جاء تحريمه -لا بإطلاقه- على لسان حبيبه صلى الله عليه وسلم بذكر أحاديث كثيرة، كما سيأتي البيان عنها.

أقسام الوشم وبيان إزالته:

أن الوشم يختلف باختلاف نوعه وآلته ومدته، ولتحريم الوشم حكمة يظهر ضررها على الجسم، ولما فيه من تغيير لخلق الله، ولما فيه من افتعال حقن النجاسة تحت الجلد؛ ولكون عيوبه أكثر من قصد التزين به، ولتشويبه للجلد، ولعسر زواله إلا بقطع الجلد أو جرحه غالباً، ولخروجه عن الفطرة، ولحيلولته عن وصول ماء الطهارة إلى الجسم عند إرادة تطهير العضو الموشوم، ولما فيه من جرح الجسد وإيلامه لغير مصلحة مقصودة شرعاً، لذا كان النقش بالحناء والزعفران ونحوه بديلاً عنه؛ لسهولة زواله واستبعاده من إلحاق أي ضرر قد يلحق بمستعمله؛ لذا كان من الضروري قبل أن نحكم على الوشم لا بد من معرفة أقسامه وشروطه ليتسنى بعد ذلك بيان الحكم لكل قسم منها على حده.

⁶ Zarūq Abū al-‘Abās, *Syarah Zarūq ‘alā Matan al-Risālah li abī Zayd al-Qīrāwanī* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2006) 2: 1098.

أقسام الوشم:

ينقسم الوشم إلى أقسام منها:

١. أولاً: الوشم المستحکم في الجلد: وهذا القسم نوعان: متعدد به وغير متعدد به

ممنوع اتفاقاً: وهو ما كان سببه فعل فاعل فهو نوعان: مؤقت يمكن إزالته، ومستحکم في الجلد تعسر إزالته، والمستحکم الذي تعسر إزالته له حالتان: ما كان قبل البلوغ وما كان بعد البلوغ، كما سيأتي بيانه في المبحث الرابع.

فأما ما كان بسبب الحوادث والجروح، وهو ما يحدث عادة بسبب تلوث الإصابة بالتراب أو العوائل التي تصبح جزءاً من الجرح أثناء الالتئام، مخلفة بذلك بقعاً ملونة مكان ندبة الجرح.⁷

٢. الوشم المؤقت: وهو الوشم السطحي الشائع في المجتمعات الغربية والذي يعتمد فيه على الرسم والتلوين السطحي، فهو ليس وثماً بالمعنى المعروف، ولا يستلزم نجاسة إن لم تكن الأصباغ التي تستعمل له نجسة بذاتها.⁸

وهذا النوع لا يخلو من حالين: إما أن يكون مانعاً من وصول الماء إلى

⁷ Aḥmad Ibn Aḥmad Ḥulwānī, *al-Wasm fī al-Wasym* (al-Qāhirah: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1905), 28.

⁸ Muḥammad Sa'īd Ramaḍān al-Būṭī, "al-Fatwa 25215," *Nasīm al-Syām*, retrieved 17 March 2016, http://www.naseemalsham.com/ar/Pages.php?page=readFatwa&pg_id=25215

البشرة أو غير مانع.

فإن كان يمنع من وصول الماء إلى البشرة فلا يخلو هذا المانع من حالين: إما أن يكون إزالته عسرة أو غير عسرة.

الحالة الأولى: أن تعسر إزالته من العضو المراد تطهيره، فيحرم فعله ابتداءً؛ لما يترتب عليه من مفسدة في الدين وهي استحكام النجاسة في المكان الموشوم المنعقد من الدم المخلوط بالكحل ونحوه، أو منع وصول الماء إلى العضو المراد تطهيره.

الحالة الثانية: أن تكون إزالته غير عسرة: كأن يزول بنفسه أو بمجرد غسله وحكه أو بنحو صابون أو علاج دون أن يبقى أي أثر، وهذه الحالة لا إشكال فيها لزوال العلة المانعة المذكورة آنفاً.. لكن إذا تعسرت إزالته بما ذكر وامكنت إزالته بالليزر من دون جرح ولا وجع تعين ذلك والله أعلم⁹.

شروط استخدام الوشم المؤقت:

كما أسلفنا سابقاً أن الوشم أنواع، وقد تم بيان كل نوع، ومن هذه الأنواع الوشم المؤقت، ولجواز إباحته لا بد أن تكون الإباحة مقيّدة بشروط: أن يكون الرسم مؤقتاً يسهل إزالته بخلاف الثابت الدائم. أن يكون الرسم مؤقتاً يسهل إزالته بخلاف الثابت الدائم، وأن يتجرد عن رسومات ذوات الأرواح للنهي الشديد منها، وأن لا تظهر هذه الزينة لرجل أجنبي في حق المرأة، وأن لا يكون في تلك الألوان والأصبغ ضرر على الجلد ولو مستقبلاً. ومن الأضرار محظورات التيمم، وأن لا يكون فيها تشبه بالفساق

⁹ Izdihār bintun Maḥmūd Ibn Ṣābir Madanī, *Aḥkām Tajmīl al-Nisā' fi al-Ṣyarī'ah al-Islāmīyyah* (al-Riyāḍ: Dār al-Faḍīlah, 2002), 211.

والكفار، وأن لا تحمل الرسومات شعارات تعظم ديناً محرّفاً، أو عقيدة فاسدة، أو منهجاً ضالاً، وأن لا يوضع الوشم في مكان العورة وأن يضعه للرجل رجل مثله أو امرأة محرم له ومثله في النساء عند امن الفتنة فإذا تمّ هذا، فلا نرى مانع من التزين به، وأن لا يمنع وصول الماء إلى البشرة¹⁰.

آراء الفقهاء في حكم إزالة الوشم وأدلتهم:

أباح الله تعالى لنا التزين بما أحله الله ورسوله، بشرط أن لا تكون رسومات على شكل ذوات الأرواح كإنسان أو حيوان، وبشرط أن لا تظهر هذه الزينة لغير زوجها من الأجانب في حق المرأة أمناً وصوناً لها، وأن من فعل الوشم جاهلاً معذوراً أو مكرهاً أو في حالة سقوط التكليف عنه أو للحاجة المارة فصحيفته بيضاء من التعدي والحرمة فيعذر في إبقائه ولا يكلف إزالته وإن أمكنت بلا مشقة ولا خوف مبيح تيمم ويعفى عنه بالنسبة له ولغيره وتصح صلواته ولا إعادة عليه¹¹. وقد أتفق العلماء على تحريم الوشم وبناء على ذلك فإن من فعل الوشم وجب عليه إزالته.

واختلفوا في إزالة الوشم حيث إنه نجس على النحو التالي:

فذهب الحنفية: إلى أن حكم الوشم حكم الاختصاب أو الصبغ بالمتنجس يطهر بالغسل ولا يضر بقاء أثره، فإذا غسل طهر ولا يلزم سلخه؛ لأنه

¹⁰ 'Azifah al-Amal, "al-Akhḥār al-Jasīmah allatī Yusabbibuhā al-Wasym wa al-Ḥikmah min Taḥrīmihā," *Ḥaqā'iq wa Iktishāfāt*, retrieved on 6 February 2017, http://ttor2014.blogspot.my/2014/10/blog-post_68.html.

¹¹ Ibn 'Ābidīn, *Rad al-Muhtār*, 1: 330.

أثر يشق زواله¹².

وذهب المالكية إلى أن الوشم إذا وقع على الوجه الممنوع بأن لم يتعين دواء، ولم تتزين به الزوجة لزوجها، فإنه لا يكلف صاحبه بإزالته بالنار، بل هو من النجس المعفو عنه¹³.

ويرى الشافعية: وجوب إزالة الوشم ما لم يخف ضررا يبيح التيمم¹⁴، فإن خاف لم يجب إزالته، ولا إثم عليه بعد التوبة، وهذا إذا فعله برضاه بعد بلوغه وإلا فلا تلزمه إزالته مطلقا، ولا ينجس ما وضع فيه يده إذا كان عليها وشم¹⁵.

ويرى الحنابلة: إن خيط جرح أو جبر عظم من آدمي بخيط نجس أو عظم نجس فصح الجرح أو العظم لم تجب إزالة النجس منهما مع خوف ضرر على نفس أو عضو أو حصول مرض؛ لأن حراسة النفس وأطرافها واجبة، وأهم من مراعاة شروط الصلاة، ولا يلزمه شراء ماء ولا سترة بزيادة كثيرة على ثمن مثله، وإذا جاز ترك شرط مجمع عليه لحفظ ماله، فترك شرط

¹² Ibn 'Ābidīn, *Rad al-Muḥtār*, 1: 330.

¹³ Al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī*, 2: 314.

¹⁴ Aḥmad Ibn al-Ḥusayn Abū Syujā' al-Iṣfahānī, *al-Ghāyah wa al-Taqrīb* (Damsyik: Dār al-Imān al-Bukhārī, 1978), 6.

¹⁵ Muḥammad Ibn Aḥmad al-Syirbīnī, *Mughnī al-Muḥtāj ilā Ma'rifat Ma'ānī Alfāz al-Minhāj* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1994), 1: 406. Aḥmad Ibn Muḥammad Ibn Ḥajar al-Haytamī, 'Abd al-Ḥamīd Syirwānī; Aḥmad Ibn Qāsim al-'Abbādī, *Hawāsyī al-Syirwānī wa Ibn Qāsim al-'Abbādī 'alā Tuḥfat al-Muḥtāj* (al-Qāhirah: al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1983), 2: 127. Muḥyi al-Dīn Yahya Ibn Syaraf al-Nawawī, *Rawḍatu al-Tālibīn* (Bayrūt: Dār al-Ma'rifah, 2006), 1: 276.

مختلف فيه لحفظ بدنه أولى، وحيث لم تجب إزالته فلا تيمم للخيط أو العظم النجس إن غطاه لحم، لإمكان الطهارة بالماء في جميع محلها، وإن لم يغطه اللحم تيمم له؛ لعدم إمكان غسله بالماء، ويشبه ذلك الوشم، إن غطاه اللحم غسله بالماء، وإلا تيمم له، فلو مات من تلزمه إزالته لعدم خوف الضرر قبل إزالته أزيل وجوبا أما من يخاف الضرر عليه بإزالته لو كان حيا فلا تلزم إزالته؛ لأنه يؤذي الميت ما يؤذي الحي¹⁶.

وجملة كلام الفقهاء على أن فعله يحرم ابتداء لغير حاجة معتبرة، ولا يُكلف في إزالته بعد فعله إن ترتب عليه مشقة واضحة يخشى معها ضرر مبيح لتيمم؛ للنصوص الواردة في ذلك، منها قوله تعالى:

وَلَا تُرْمَتُهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ. (سورة النساء: ١١٩)

وقد ذكر الطبري عن الحسن البصري في معنى قوله تعالى «فليغيرن خلق الله»، قال، هو الوشم. وبما أن تفسير خلق الله بالوشم فيه طاعة للشيطان، وقد نهينا عن طاعته ينتج أن الوشم طاعة للشيطان وهي محرمة.

روى البخاري في الصحيح عن أبي جحفة (أن النبي ص نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب البغي، ولعن الربا وموكله والواشمة والمستوشمة والمصور)¹⁷.

¹⁶ Muṣṭafā Ibn Sa'd al-Suyūṭī, *Maṭālib ulī al-Nuhā fī Syarḥ Ghāyat al-Muntahā* (Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī, t.t), 1: 364-365. Maṣnūr Ibn Yūnus al-Bahūtī, *Kaṣyf al-Qinā' 'an Matan al-Iqnā'* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1997) 1: 292.

¹⁷ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Kitāb al-Libās, Bāb al-Wāsymah, hadīth no. 5946.

وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم الوشمة ولا ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن محرم أو مكروه إن صرفه عن التحريم صارف ولا صارف هنا فينتج تحريم الوشم.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه في قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله) ما لي لا ألعن من لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في كتاب الله: وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ¹⁸. (سورة الحشر: ٧)

والمعروف من قواعد الشرع أن ما لعنه رسول الله من هذه الأشياء فهو من الكبائر، والوشم منها لأن رسول الله لعن فاعله.

ومعلوم أن النهي يفيد التحريم ما لم تصرفه قرينة ولا صارف هنا.

وعن أبي هريرة، قال أتى عمر بامرأة تشم، فقام فقال: أنشدكم بالله، من سمع من النبي ص في الوشم فقال أبو هريرة فقامت فقلت يا أمير المؤمنين أنا سمعت، قال ما سمعت قال سمعت النبي (ص) يقول (لا تشمن ولا تستوشمن)¹⁹.

وهذا نهي صريح من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوشم فلا يجوز تعديده.

¹⁸ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Kitāb al-Libās, Bāb al-Mawsūlah, hadith no. 5943.

¹⁹ Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Kitāb al-Libās, Bāb al-Mustawsyimah, hadith no. 5946.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال رسول الله (ص) قال إبليس لربه: يا رب قد أهبط آدم وقد علمت أنه سيكون كتاب ورسول، فما كتابهم ورسولهم قال قال رسلهم الملائكة والنبيون منهم، وكتبهم التوراة والزبور والإنجيل والفرقان، قال: فما كتابي قال كتابك الوشم، وقرآنك الشعر، ورسلك الكهنة، وطعامك ما لا يذكر اسم الله عليه، وشرابك كل مسكر، وصدقك الكذب، وبيتك الحمام، ومصائدك النساء، ومؤذذك المزمار، ومسجدك الأسواق، ونحوه في رواية أبي أمامة الباهلي هذا حديث غريب من حديث عبيد بن عمير، وإسماعيل بن أمية، تفرد به عنه يحيى بن صالح الأيلي²⁰.

فهذه الرواية تدل على أن الوشم من عمل إبليس الرجيم وقد نهينا عن اتباعه، اعادنا الله منه ومن وسواسه وأعماله، وينتج من هذه الأدلة السابقة الذكر أن الوشم محرم.

بل عده بعض المالكية والشافعية من الكبائر يلعن فاعله²¹.

وقال بعض متأخري المالكية بالكراهة، قال النفراوي: ويمكن حملها على

²⁰ Sulaymān Ibn Aḥmad al-Ṭabrānī, *al-Mu'jam al-Kabīr* (al-Qāhira: Maktabah Ibn Taymiyyah, 1983) 11: 103. Aḥmad Ibn 'Abd Allāh Abū Nu'ā'im al-Aṣfahānī, *Ḥilyah al-Awliyā' wa Ṭabaqāt al-Aṣfiyā'* (Miṣr: Dār al-Sa'ādah, 1974), 3: 278.

²¹ Al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī*, 2: 314. Aḥmad Ibn Muḥammad Ibn Ḥajar al-Haytamī, *al-Zawājir 'an Iqtirāf al-Kabā'ir* (Bayrūt: Dār al-Fikr, t.t), 1: 234. Muḥammad Ibn Aḥmad al-Dhahabī, *Kitāb al-Kabā'ir* (Bayrūt: Dār al-Nadwah al-Jadīdah, t.t), 165.

التحريم²². أي كراهة تحريم ليتفق قول متأخري المالكية مع قول متقدميهم بالتحريم.

وقد استثنى النفاوي وغيره من الحرمة حالتين:

الأولى: الوشم إذا تعين طريقاً للتداوي من مرض فإنه يجوز؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات.

الثانية: إذا كان الوشم طريقاً لتزوين به المرأة لزوجها بإذنه²³، فقد روي (عن عائشة رضي الله عنها أنه يجوز للمرأة أن تتزين به لزوجها)²⁴. وهذا رأي له، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، لضعف الأثر في ذلك.

صور الوشم الدائم:

للوشم الدائم ثلاث صور مجملة وكلها لها نفس الحكم، وهو التحريم، وهذه الصور كالتالي:

الأولى: الطريقة التقليدية القديمة، وهي ما ذكرنا سابقاً من غرز الإبرة بالجلد، وإسالة الدم، ثم حشي المكان كحلاً أو مادة صبغية.
والثانية: استعمال مواد كيميائية أو القيام بعمليات جراحية تغير لون

²² Khāyir al-Dīn Ziriklī, *al-A'lām* (Bayrūt: Dār al-'Ilm lil Malāyīn, 1990), 1: 192. Al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī 'alā Risālah Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī*, 2: 314.

²³ Al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī*, 2: 314. 'Alī Ibn Aḥmad 'Adawī, *Ḥāsiyah al-'Adawī 'alā Syarḥ Kifāyah al-Ṭālib al-Rabbānī* (Bayrūt: Dār al-Fikr, 1994), 2: 459.

²⁴ Al-Nafrāwī, *al-Fawākih al-Dawānī*, 2: 314.

الجلد كله، أو بعضه.

والثالثة: طريقة الوشم المؤقت الذي قد تطول مدته إلى سنة²⁵.

في ومحل الوشم غالباً في الوجه واليدين، وفي الشفة، ثم إن الناس يتفننون استعمالهم للوشم، فبعضهم ينقش على يده قلباً أو اسم المحبوب، وبعض الشفاه صبغاً دائماً بالخضرة، وقد يرسم بعضهم على جسمه النساء تصبغ ونحو ذلك. قال ابن حجر²⁶: «وذكر الوجه صورة حيوان كأسد أو عصفور في للغالب وأكثر ما يكون في الشفة وذكر الوجه ليس قيذا وقد يكون اليد وغيرها من الجسد وهذا يدل على أن حكم الوشم لا يختص بجزء يشمل أي مكان وجد فيه الوشم»²⁷، ويتوهم البعض معين إنما هو عام أو أن للوشم فائدة، يتحصل منه على جسم أجمل أو صورة أبهى للذراع الجسد، أو للفت الانتباه إلى مكان وجود الوشم وإبراز القوة والصلابة، قوة الشخصية، خصوصاً إذا حمل معاني حيث يظن الواهون أنه يعبر عن مرعبة كصور الجماجم والأفاعي وغيرها، وبعضهم يعتبرها ودلالات دفين أو معينة تحمل في أنفسهم أثراً كحب جارف أو ثأر تخليداً لذكرى عرفان بجميل لشخص معين، وذلك بتحميل بعض الرسوم كتابات معينة شكل يحمل صورة تعبر عن هذه الحالة، أو الاكتفاء بالكتابة أو بوشم والحقيقة أن الوشم هو نوع من الاختلال النفسي وتقليد لنجوم الأغنية

²⁵ “Al-‘Ilm Yathbut Ḥikmah Taḥrīm al-Wasym al-Dāim ‘alā al-Jasad”, *Syabkah al-‘Ilām al-‘Arabiyyah*, retrieved 12 March 2016, <http://www.moheet.com/2013/03/11/1739236>.

²⁶ Al-Dīn Zirīklī, *al-A‘lām*, 1: 178.

²⁷ Aḥmad Ibn ‘Alī Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, *Fath al-Bārī bi Syarḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 1959), 10: 372.

الشاشات التلفزيونية بصورة أبطال ونجوم، فيأتي منا الصاخبة ممن تظهرهم التقليد لتلك الأمثلة دون التفكير في معاني ما يحملون على أجسادهم، شخصية الموشوم تجعله كما أنها تعبر عند البعض عن تغيرات تطراً على الترهات يأتي على هذا النوع للتعبير عن نفسيته وتميزه في المجتمع وكل تلك أفكار واهية.

ولعل من أحاز الوشم استدل بهذا الحديث عن قيس بن أبي حازم، قال: «دخلنا على أبي بكر رضي الله عنه في مرضه فرأينا امرأة بيضاء موشومة اليدين تذب عنه وهي أسماء بنت عميس²⁸» وقد صححه الحافظ في فتح الباري²⁹، إضافة لتعارضه مع الأحاديث الصحيحة المصرحة بالحرمة، ولعل الحديث إن صح محمول على الخضاب والحناء أو التدواي كما سبق بيانه، أو كان فعلها قبل النهي فتعسرت إزالته فاستمر في يدها³⁰.

القواعد الفقهية المتعلقة بالوشم:

إذا تأملنا قواعد الفقهاء نجدها تشير إلى تحريم الوشم ومن القواعد الواضحة في ذلك ما يأتي:

²⁸ Al-Ṭabrānī, *al-Mu'jam al-Kabīr*, 24:131. Aḥmad Ibn Muḥammad al-Khallāl, *Kitāb al-Sunnah* (al-Riyāḍ: Dār al-Rāyah, 1989), 1:267.

²⁹ Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, *Fatḥ al-Bārī bi Syarḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, 10:376.

³⁰ Aḥmad Ibn Muḥammad Qaṣṭallānī, *Irsyād al-Sārī li Syarḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Miṣr: Būlāq: Maṭbaʿah al-Kubrā al-Amīriyyah, 1905), 8:467. ʿAlī ibn Khalaf Ibn Baṭṭāl, *Syarḥ Ibn Baṭṭāl ʿalā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (al-Riyāḍ: Maktabah al-Rusyd, 2003), 9:169.

القاعدة الأولى: (لا ضرر ولا ضرار)³¹.

إستنبط الفقهاء هذه القاعدة من ادلة عدة مثل قوله تعالى:

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ. سورة البقرة، آية ١٩٥.

وقوله سبحانه وتعالى: وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ. سورة النساء، آية ٢٩

ومن الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار»³²
لأن الاسلام حريص على صحة الإنسان ليتمكن من عبادة الله وإقامة
شرعه وكل ما يعرض الإنسان للأمراض والأضرار فهو منهي عنه والوشم
فيه ضرر وضع على جسم الإنسان من ثقب للبدن ومن وضع الكحل
والمواد التي تضر بالبدن فهذا لا يجوز.

القاعدة الثانية: (وجوب العمل بقول أهل الخبرة عند الحاجة الى قولهم)³³.
لقد ثبت عن أهل الخبرة في الطب كما سلف. أن الوشم يسبب بعض
الأمراض مثل سرطان الجلد والحساسية والتسمم الجلدي، لما فيه من مضرة
جسيمة على الإنسان، وقد عضد قولهم أدلة الشرع الصريحة في النهي عن
الوشم وبهذا يتضح أو يستفاد هنا تحريم الوشم طباً وشرعاً.

فظهر مما سبق تحريم الوشم وجواز إزالته بالشروط السابقة ذكرها، لقوة
الدليل وانسجاماً مع القواعد الفقهية السابقة ذكرها، ويضاف إضافة إلى

³¹ Abū Ya‘lā Muḥammad Ibn al-Ḥusayn Ibn al-Farrā’, *al-‘Uddah fi ‘Usul al-Fiqh* (al-Riyāḍ: al-Mamlakah al-‘Arabiyah al-Sa‘ūdiyyah, 1993), 5: 1522.

³² Ibn Majāh, *Sunan Ibn Mājah*, Kitāb al-Aḥkām, Bāb Man Banā fi Haqqihi Mā Yadurr Bijārihi, hadith no. 2340, ed. Muḥammad Fuad ‘Abd al-Bāqī (t.ṭp: Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabiyyah, t.t), 784.

³³ Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān Ibn Abī Bakar al-Suyūṭī, *al-Asybah wa al-Nazā‘ir* (Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1990), 1: 75, 392, 485.

قول أهل الخبرة والإختصاص من الأطباء فيما يتعلق بإصابة الجلد من الأضرار والأمراض، وهذا ما ظهر لي بالتوافق بين الشرع والطب في هذه المسألة.

الخلاصة

ذهب جمهور الفقهاء أن فعل الوشم حرام آثم فاعله للنصوص الصحيحة الواردة في تحريمه، وحملوها على الوشم المستحکم على الجلد. ويرى أهل الطب أن في الوشم مضرة على الجلد، وهي إمكانية الإصابة بسرطان الجلد والالتهاب والصدفية والحساسية التي تحصل في الجلد في بعض الحالات استخدام صباغ صنع لأغراض أخرى الحاد بسبب التسمم وخاصة عند كطلاء السيارات أو حبر الكتابة، وسوء التعقيم الذي يؤدي إلى انتقال الكبدى وفيروس الإيدز والزهرى، وقد تصل العدوى بأمراض الالتهاب التأثير في الحالة النفسية للموشوم فتؤدي إلى تغيرات سلوكية في إلى شخصيته. واتفق الفقهاء على أن الوشم نجس لانجاس الدم في الجلد بما ذر عليه ثم اختلفوا في كيفية إزالته والراجح وجوب إزالته ما لم يخف ضررا يبيح التيمم إن فعله برضاه بعد البلوغ، وإن كان قبل البلوغ فلا تلزمه إزالته مطلقاً لانعقاده قبل التكليف.

BIBLIOGRAPHY

- Abū Dāwud Sulaymān Ibn ‘Umar Ibn Manṣūr al-’Ujaylī Jamal. *Ḥāsyiyah al-Jamal ‘alā Syarḥ al-Manhaj li Zakarīyā: al-Anṣārī*. Bayrūt: Dār al-Fikr, t.t.
- Abū Ya‘lā Muḥammad Ibn al-Ḥusayn Ibn al-Farrā’. *Al-’Uddah fi ‘Uṣūl al-Fiqh*. Al-Riyāḍ: al-Mamlakah al-’Arabiyah al-Sa‘ūdiyyah, 1993.
- Aḥmad Ibn Aḥmad Ḥulwānī. *Al-Wasm fi al-Wasym*. Al-Qāhirah: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1905.
- Aḥmad Ibn Muḥammad Qaṣṭallānī. *Irsyād al-Sārī li Syarḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Miṣr: Būlāq: Maṭba‘ah al-Kubrā al-Amīriyyah, 1905.
- ‘Alī Ibn Khalaf Ibn Baṭṭāl. *Syarḥ Ibn Baṭṭāl ‘alā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. al-Riyāḍ: Maktabah al-Rusyd, 2003.
- Al-’Adawī, ‘Alī Ibn Aḥmad. *Ḥāsyiyah al-’Adawī ‘ala Syarḥ Kifāyah al-Tālib al-Rabbānī*. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1994.
- Al-Amal, ‘Azifah. “Al-Akḥṭār al-Jasīmah allatī Yusabbibuhā al-Wasym wa al-Ḥikmah min Taḥrīmihā,” *Ḥaqāiq wa Iktishfāt*, accessed on 6 February 2017, http://ttor2014.blogspot.my/2014/10/blog-post_68.html.
- Al-Aṣfahānī, Aḥmad Ibn ‘Abdullāh Abū Nu‘aīm. *Ḥilyah al-Awliyā’ wa Ṭabaqāt al-Aṣfiyā’*. Miṣr: Dār al-Sa‘ādah, 1974.
- Al-’Asqalānī, Aḥmad Ibn ‘Alī Ibn Ḥajar. *Fath al-Bārī bi Syarḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 1959.
- Al-Bahūtī, Manṣūr Ibn Yūnus. *Kasyf al-Qinā’ ‘an Matan al-Iqnā’*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-’Ilmiyyah, 1997.
- Al-Bukhārī, Muḥammad Ibn Ismā‘īl. *Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī*. Bayrūt: Dār Ṭawq al-Najāh, 2001.
- Al-Būṭī, Muḥammad Sa’īd Ramaḍān. “al-Fatwa 25215,” *Nasīm al-Syām*, retrieved 17 March 2016, http://www.naseemalsham.com/ar/Pages.php?page=readFatwa&pg_id=25215

- Al-Dhahabī, Muḥammad Ibn Aḥmad. *Kitāb al-Kabā'ir*. Bayrūt: Dār al-Nadwah al-Jadīdah, t.t.
- Al-Haytamī, Aḥmad Ibn Muḥammad Ibn Ḥajar, ‘Abd al-Ḥamīd Syirwānī, Aḥmad Ibn Qāsim al-‘Abbādī. *Hawāsyī al-Syirwānī wa Ibn Qāsim al-‘Abbādī ‘alā Tuḥfat al-muḥtāj*. al-Qāhirah: al-Maktabah al-Tijāriyah al-Kubrā, 1983.
- Al-Haytamī, Aḥmad Ibn Muḥammad Ibn Ḥajar. *Al-Zawājir ‘an Iqtirāf al-Kabā'ir*. Bayrūt: Dār al-Fikr, t.t.
- “Al-‘Ilm Yathbut Ḥikmah Taḥrīm al-Wasym al-Dāim ‘alā al-Jasad.” *Syabkah al-‘Ilām al-‘Arabiyah*, accessed on 12 March 2016, <http://www.moheet.com/2013/03/11/1739236>.
- Al-Iṣfahānī, Aḥmad Ibn al-Ḥusayn Abū Syujā’. *Al-Ghāyah wa al-Taqrīb*. Damsyik: Dār al-Imān al-Bukhārī, 1978.
- Al-Khallāl, Aḥmad Ibn Muḥammad. *Kitāb al-Sunnah*. al-Riyāḍ: Dār al-Rāyah, 1989.
- Al-Nafrāwī, Aḥmad Ibn Ghunāym Ibn Muḥannā. *Al-Fawākih al-Dawānī ‘alā Risālah Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī*. Bayrūt, Lubnān: Dār al-Fikr, 1995.
- Al-Nawawī, Muḥy al-Dīn Yaḥya Ibn Syaraf. *Rawḍatu al-Ṭalībīn*. Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 2006.
- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān Ibn Abī Bakar. *Al-Asybah wa al-Nazā'ir*. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1990.
- Al-Suyūṭī, Muṣṭafā Ibn Sa‘d. *Maṭālib ūlī al-Nuhā fī Syarḥ Ghāyat al-Muntahā*. Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī, t.t.
- Al-Syirbīnī, Muḥammad Ibn Aḥmad. *Mughnī al-Muḥtāj ilā Ma‘rifat Ma‘ānī Alfāz al-Minhāj*. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1994.
- Al-Ṭabrānī, Sulaymān Ibn Aḥmad. *Al-Mu‘jam al-Kabīr*. al-Qāhirah: Maktabah Ibn Taymiyyah, 1983.
- Ibn Manzūr. *Lisān al-‘Arab*. al-Qāhirah: Dār Sādir, t.t.
- Ibrāhīm Muṣṭafā, Aḥmad al-Zayyāt, Hamed ‘Abd al-Qādir. *Al-*

Mu'jam al-Wasīf. al-Iskandarīyah: Dār al-Da'wah, 1978.

Ibn Mājah. *Sunan Ibn Mājah*. Ed. Muḥammad Fuad 'Abd al-Bāqī. T.tp: Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah, t.t.

Izdihār bintun Maḥmūd Ibn Ṣābir Madanī. *Aḥkām Tajmīl al-Nisā' fī al-Syarī'ah al-Islāmīyyah*. al-Riyāḍ: Dār al-Faḍīlah, 2002.

Khāyr al-Dīn Zirīklī. *Al-A'lām*. Bayrūt: Dār al-'Ilm lil Malāyīn, 1990.

Muḥammad Amīn Ibn 'Umar Ibn 'Ābidīn. *Rad al-Muḥtār 'alā al-Durr al-Mukhtār*. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1992.